التكامل الإجباري في العلاقة الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وكل من إسرائيل والأردن (١٩٦٨ - ١٩٩٨)

Imposed Integration within Economic Relationship between the Occupied Palestinian Territories and both of Israel and Jordan (1968-1998)

جابر أبوجامع
Gaber Abu-Game'

قسم العلوم الإدارية والمالية، كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

بريد الكتروني: gaberh9@hotmail.com

تاريخ التسليم: (٩/ ٣/ ٢٠٠٥)، تاريخ القبول: (٢٨/ ١١/ ٢٠٠٦)

ملخص

تناقش هذه الدراسة أهم مجالات التكامل في العلاقة الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكلٍ من إسرائيل والأردن. هناك ثلاثة أشكال رئيسة للتكامل، وهي الاتحاد الجمركي مع إسرائيل، وتكامل العمالة الفلسطينية مع سوق العمالة في إسرائيل، والتكامل النقدي مع كل من إسرائيل والأردن. وتظهر الدراسة أن وجود الاتحاد الجمركي الإجباري بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل أفرز بشكلٍ رئيس هيمنة إسرائيل على التجارة الفلسطينية، وذلك على حساب التجارة مع الأردن كشريك تاريخي تقليدي، وعلى حساب الاتجار مع العالم الخارجي. وكذلك فإن اعتماد العمالة الفلسطينية على إسرائيل أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة عند تقطع التكامل في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام١٩٨٧. علاوةً على ذلك، فإن التكامل النقدي مع إسرائيل جعل الأراضي المحتلة تتأثر بالسياسات الاستقرارية الكلية الإسرائيلية، والتي لم تعمل في غالب الأحيان لصالح الاقتصاد الفلسطيني. كما أن الآثار الإيجابية للسياسات الاستقرارية الكلية الأردنية على الاقتصاد الفلسطيني كانت ضئيلة، وذلك بسبب عمق التكامل الاقتصادي بين الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل.

الكلمات المفتاحية: الأراضي الفلسطينية المحتلة، التكامل الاقتصادي، الاتحاد الجمركي الإجباري، التكامل النقدي

Abstract

This study discusses the important aspects of integration within the economic relation between the West Bank and Gaza Strip and both of Israel and Jordan. It discusses three types of integration: customs union with Israel, the integration of Palestinian employment with Israeli labor market, and monetary integration with both of Israel and Jordan. It highlights the Israeli dominance on Palestinian trade on the account of trade with both Jordan, as a traditional historical partner, and the rest of the world (ROW) under the impact of imposed customs union with Israel. In addition, the study shows the dependence of Palestinian employment on Israeli market which has led to the exaggeration of unemployment following the interruption of economic integration since the first Palestinian Intifada in 1987. Moreover, monetary integration with Israel has made the Palestinian economy more affected by disfavourable macroeconomic stabilization policies. Meanwhile, positive effects of Jordanian policies have been very negligible due to the deepness of economic integration between the West Bank & Gaza Strip and Israel.

Key words: Occupied Palestinian Territories, Economic Integration, Imposed Customs Union, Monetary Integration.

١. مقدمة

خضعت الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة لعلاقات مميزة مع كل من إسرائيل والأردن. وفي واقع الأمر فإن هذه المنطقة عرفت نوعاً من التكامل الاقتصادي الإجباري منذ العام ١٩٦٧ بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، والذي بدوره أثر على العلاقة الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية والأردن كجار تاريخي لفلسطين.

ومن أبرز أشكال هذا التكامل الإجباري وجود الاتحاد الجمركي الإجباري مع إسرائيل إضافة لوجود شكلين من الاتحاد النقدي أحدهما مع الأردن والآخر مع إسرائيل. وقد تمثل الاتحاد الجمركي مع إسرائيل في مشاركة الأراضي الفلسطينية لإسرائيل في تعريفة جمركية مشتركة تجاه العالم الخارجي يتم جبايتها في كل الأحوال على الواردات من السلع الفلسطينية في الموانئ الإسرائيلية. وبالنسبة للعلاقة النقدية بين الأراضي الفلسطينية وكل من إسرائيل والأردن فمن الملاحظ أن الأراضي الفلسطينية عرفت خلال العقود الماضية ما يشبه التكامل النقدي مع الأردن حيث يتم تداول العملة الأردنية فيها، وفي الضفة الغربية على نحو مميز. وفي الوقت نفسه تعايش مع الاتحاد الجمركي الإجباري مع إسرائيل تكامل نقدي مع إسرائيل حيث تستخدم العملة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بشكل رئيس.

إضافة لما تقدم، فقد عرفت العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل ترتيبات بما يتعلق بحركة رءوس الأموال والعمالة الفلسطينية لتشكل هذه الترتيبات مع عناصر التكامل المتقدمة الذكر سوقاً اقتصادية إجبارية مع إسرائيل.

وبما يتعلق بحركة رءوس الأموال فإن هذه الحركة كانت محدودة للغاية بين الأراضي الفلسطينية وكل من إسرائيل وبقية العالم الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية. ويعُزى هذا الوضع إلى الظروف الاقتصادية تحت الاحتلال وإلى الإجراءات الإدارية الإسرائيلية التقييدية بشكل رئيس من الناحية الأخرى. في الجانب الآخر فلقد وجدت الأموال حرية في التنقل ولحد ما بين الأراضي الفلسطينية والأردن، وذلك للعلاقة المميزة بين الضفة الغربية والأردن(١).

وفيما يتعلق بحركة العمالة الفلسطينية، فقد سمحت إسرائيل بحريتها تجاه إسرائيل منذ سنوات الاحتلال الأولى وبدأت في فرض القيود عليها منذ اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧وفي أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣.

لقد ظلت الأطر التنظيمية السابقة تحكم العلاقات الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وتؤثر عليها مع الأردن طوال العقود الثلاثة الماضية مع ملاحظة بعض التغيرات في أوجه بعض هذه العلاقات. والأهم في هذه التغيرات هو عدم سماح إسرائيل بتنقل العمالة الفلسطينية بحرية إليها منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧ وفي أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو أيضاً. وبالنسبة للتجارة الخارجية الفلسطينية فإن توقيع برتوكول باريس عام ١٩٩٤ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لم يحدث تغييراً جوهرياً في طبيعة الاتحاد الجمركي الإجباري مع إسرائيل، مع أنه ظهر في أعقابه حرية، ولحد ما، في حركة الواردات من العالم الخارجي، وذلك مع استمرار القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة التجارة الفلسطينية(٢). وعلى الجانب النقدي لم يحدث تغيراً جوهرياً في أعقاب أوسلو، حيث أُعطيت سلطة النقد الفلسطينية مهمة إعطاء التراخيص والأشراف على كل من البنوك ومكاتب الصرافة، وتم تأجيل مسألة إصدار النقد للمفاوضات النهائية المرجوة. وفي غياب العملة الفلسطينية فإن سلطة النقد الفلسطينية لم تعُد تملك القدرة على التأثير في الاقتصاديات الفلسطينية من خلال التحكم في النقد.

(١) ظلت العلاقة مستمرة مع الأردن والعالم العربي في ظل سياسة الجسور المفتوحة (bridges-policy) التي اتبعتها إسرائيل. وهذه السياسة من النظرة الإسرائيلية استهدفت بشكل رئيس عدم جعل الفلسطينيين يشعرون بالعزلة من الناحية السياسية، وإضعاف اتجاه الفلسطينيين نحو إبراز الهوية السياسية الخاصة. وافترضت إسرائيل أن استمرار العلاقات بين الفلسطينيين والعالم العربي سوف يمنع من اندماجهم من الناحية الثقافية والاجتماعية مع المجتمع اليهودي. ومن الناحية الاقتصادية فقد افترض أنه بدون الجسور المفتوحة مع الأردن فإن أي خسارة تظهر للأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة قطع العلاقات التجارية مع الأردن فإنه يتوجب تعويضها من قبل إسرائيل (Roy, 1995: 145).

(٢) اشتمل برتوكول باريس على ثمانية أنشطة اقتصادية هي سياسة الاستيراد، والعمل، والسياسة النقدية، والزراعة، والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والسياحة، والطاقة والتأمين. ومن أبرز سمات هذا البرتوكول أن استمرار التشابه في الهيكل الجمركي-الضريبي بين الأراضي المحتلة وإسرائيل عزز الانحراف التجاري الفلسطيني نحو إسرائيل وأيضاً عزز اتجاه الركود بالنمو الاقتصادي للأراضي المحتلة (Abugamea, 2003:16) و(Dabour, 1998).

ولزم سلطة النقد الفلسطينية في تنظيمها لنشاطات البنوك في الضفة الغربية وقطاع غزة عقد اتفاقيات مع كل من الأردن ومصر. ولهذا الغرض توصلت سلطة النقد إلى اتفاق مع الأردن في العام ١٩٩٦ يقضي بأن البنوك الأردنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يتوجب عليها الاحتفاظ بنسبة ٤٠% من ودائعها في سلطة النقد بدلاً من تحويلها لفروعها الرئيسة في الأردن (EIU, 1998).

وفي ضوء هذه الخلفية تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أهم مجالات التكامل بين الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكل من إسرائيل والأردن. ولهذا الغرض تستخدم الدراسة منهجاً تحليلياً وصفياً لدراسة أثر العلاقات الاقتصادية على مجالات التكامل المختلفة. وسوف تُرتب الورقة البحثية على النحو الآتي: الجزء الثاني يعرض أهم الدراسات السابقة وما تسهم به هذه الدراسة والجزء الثالث يحدد مشكلة البحث ومنهجيته والجزء الرابع يبدأ بإيضاح لمفاهيم التكامل من الناحية النظرية ثم يناقش مجالات التكامل بما يتعلق بالتجارة الخارجية الفلسطينية وحركة العمالة الفلسطينية نحو إسرائيل إضافة لتأثيرات السياسات الاقتصادية الكلية، وآثار العلاقات النقدية مع كل من إسرائيل والأردن. والجزء الخامس يتناول تلخيصاً لأهم النتائج.

٢. الدراسات السابقة

تناولت دراسات عدة مناقشة مجالات هذا التكامل في العلاقة الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية وكل من إسرائيل والأردن. ومن أهم هذه الدراسات (Arnon and Spivak, 1996) و(Dabbag, 1999) و(Abugamea, 2003).

وتناقش دراسة (Arnon and Spivak, 1996) مبررات وجود الاتحاد النقدي بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وبشكل واضح ترى استحساناً لمجريات هذا التكامل. وترى هذه الدراسة، التي استخدمت معيار مناطق العملات المثلى (Optimal Currency Areas)، أن اقتصاديات الأراضي المحتلة وإسرائيل تكاملت بدرجة كبيرة، الأمر الذي يبرر وجود الاتحاد النقدي الكامل. وقد استندت الدراسة على حقيقة أن الأراضي الفلسطينية اعتمدت على إسرائيل في جوانب التجارة والعمالة، وتأثرها بالسياسات الاستقرارية، لتبرر وجود الاتحاد النقدي بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. واستخدمت الدراسة التحليل الديناميكي لتبرز التشابه بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في اتجاهات التقلبات في معدلات النمو في النشاط الاقتصادي والتقلبات في التضخم. وفي نفس الوقت نوهت الدراسة إلى أنه خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٩٤ ظهر عيبان رئيسان مع وجود الاتحاد النقدي، وهما أن إسرائيل لوحدها استفادت من التمويل التضخمي (Seigniorage) بينما تحملت الأراضي الفلسطينية عبء التضخم من خلال الشيكل المتداول فيها.

وتناقش دراسة (Dabbag, 1999) بشكلٍ رئيس مضامين مشروع الاتحاد النقدي بين الأردن وفلسطين. وترى الدراسة أن أهم وظائف الدولة بما يتعلق بالسياسة النقدية وإدارة أسعار

صرف العملة يتوجب أن يُعهد بها إلى الهيئة المركزية للاتحاد النقدي. وأن أية ترتيبات دون ذلك لن تؤدي إلى الأداء المقبول لأطراف الاتحاد، بل ستؤدي إلى اضطراب في عملية التكامل. كما ترى أن الوحدة النقدية ستكون مؤثرة وذلك بالسير بشكل موازٍ مع الوحدة في السياسات المالية ومع تنسيق في السياسات الاقتصادية. وهذا الأمر سيمكن من العدالة في توزيع التكاليف والمزايا المرافقة لعملية التكامل، وتخلُص الدراسة إلى أن التكامل النقدي الكامل بين الأردن وفلسطين يجب أن يكون تدريجياً، ويتضمن التنسيق بين البلدين في الجوانب كافة.

وأخيراً أشارت دراسة (Abugamea, 2003) إلى أن الأراضي الفلسطينية المحتلة شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية تكاملاً إجباريا مع إسرائيل تزامن مع الحرمان من السيادة على الموارد الاقتصادية العامة ومن السياسات المستقلة. كما رافق هذا التكامل العديد من السياسات الإسرائيلية الهادفة والمحطمة لقدرات الاقتصاد الفلسطيني. وقد أبرزت الدراسة الاتحاد الجمركي الإجباري باعتباره أهم إفرازات هذا التكامل. ومن خلال تحليل قياسي ديناميكي قدمت الدراسة نموذجاً للتجارة الخارجية يظهر أهم الآثار السلبية للتكامل مع إسرائيل، والتي تمثلت بضعف القدرة التصديرية مع النمو في النشاط الاقتصادي في كلٍ من إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وبالتأثير السلبي في القدرة التنافسية مع العالم الخارجي بسبب النمط التضخمي المرتفع والمستوعب من إسرائيل.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بمحاولتها تحديد سمات ثلاثة تكاملات خاصة رئيسة بين الأراضي المحتلة وإسرائيل. كما تجري استقصاءً أشمل لأهم مجالات التكامل بين فلسطين وكل من إسرائيل والأردن مع الأخذ بعين الاعتبار لأهم أشكال التكامل التي أبرزتها أدبيات التكامل الاقتصادي (Balassa, 1973) والتكامل النقدي (Grauwe, 1997)، وتبرز الدراسة أهم الآثار السلبية أو التكاليف المرافقة لأشكال التكامل المختلفة الاقتصادية والنقدية. وتستدل الدراسة على العلاقات الاقتصادية التكاملية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وكل من إسرائيل والأردن بدراسة سلوك التجارة الخارجية الفلسطينية، وعلى حركة العمالة الفلسطينية تجاه إسرائيل، كما تقيم بعض التأثيرات الاقتصادية الكلية خاصة الإسرائيلية منها على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية كالتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي.

٣. مشكلة البحث ومنهجيته

تعتمد هذه الدراسة على أساس أن الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة خضعت للتكامل الإجباري مع إسرائيل وذلك مع تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل في أعقاب خضوعها للاحتلال في العام ١٩٦٧. وفي مقابل أدبيات التبعية التي تركز على طبيعة التطور في اقتصاديات الأطراف ذات العلاقة فإن الدراسة من نظرة التكامل على نحو رئيس تقيم العلاقة الاقتصادية من حيث آثارها الايجابية أو السلبية لأطراف التكامل (حاتم، ١٩٩٤، ص٢٨٢). ومع وجود هذا النمط من التكامل الإجباري بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل فقد أفرزت العلاقة الاقتصادية تكاملات عدة تركت آثارها المختلفة على الاقتصاد

الفلسطيني وأهمها التجارة الخارجية والعمالة والاقتصاديات الكلية. وهذه الدراسة تهدف تحديد أهم أشكال التكاملات هذه في ضوء الإطار النظري للتكامل، وتحاول استقصاء أهم آثارها.

تستخدم الدراسة منهجاً تحليلياً وصفياً لتحديد سمات التكاملات المختلفة ولتقييم آثارها. ولهذا الغرض تستخدم الدراسة عدة مؤشرات لبلورة أشكال التكامل وتتبعها بين الأراضي الفلسطينية وكل من إسرائيل والأردن وتستدل الدراسة باتجاه التجارة الخارجية الفلسطينية ومؤشرات العمالة الفلسطينية على التكامل مع إسرائيل بمجالات التجارة الخارجية وأسواق العمل على التوالي. كما تستخدم الدراسة مؤشر النمو في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر حجم التجارة الخارجية مع تطور أسعار الصرف للاستدلال على التكامل في السياسات الاقتصادية المواكبة للتكامل النقدي.

ولحساب هذه المؤشرات تستخدم الدراسة بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨ حول التجارة الخارجية الفلسطينية والعمالة الفلسطينية، ومؤشرات الأسعار، والتي عبر عنها بمؤشرات الأسعار الاستهلاكية. وتم جمع البيانات من مصادر عدة تشمل الإحصاءات الإسرائيلية (ICBS) والإحصاءات الفلسطينية (PCBS) والبنك الدولي، وذلك لغياب مصدر موحد للبيانات الفلسطينية. وكذلك تم حساب أسعار صرف العملات الحقيقية لكل من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلية وذلك مقارنة بالدولار الأمريكي. وباستخدام هذه البيانات تم حساب مؤشرات التجارة الخارجية ممثلة بكل من الصادرات والواردات المنظورة ومؤشرات العمالة الفلسطينية ممثلة بحجم القوى العاملة وبنسب البطالة. كما تم حساب مؤشر النشاط الاقتصادي ومؤشرات أسعار صرف العملات المتداولة، وذلك بالإضافة لحساب معاملات الارتباط بين معدلات النموللنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي ومعاملات الارتباط بين معدلات التضخم بين فلسطين وكل من إسرائيل والأردن، وعلى التوالي[٣].

٤. مجالات التكامل والحالة الفلسطينية

٤,١ مفاهيم التكامل النظرية

يشير اصطلاح التكامل في أدبيات الفكر الاقتصادي للعملية التي يتم بمقتضاها إزالة العقبات كافة التي تعترض حركة التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رءوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق، وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في النهاية كلاً واحداً، انظر (Balassa, 1973; Myrdal, 1965; Tinbergen, 1945). وفي هذا الشأن يرى الاقتصاديون أن درجات سلم التكامل الاقتصادي تشتمل على درجات منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والوحدة الاقتصادية. ومنطقة التجارة الحرة بين دولتين

(٣) ومع إدراكنا للعديد من الانتقادات للإحصاءات الإسرائيلية، فإننا نرى أن البيانات المتاحة نسبياً تعطي تقريباً لسلوك هذه المتغيرات الاقتصادية.

أو أكثر في العادة تشمل بشكلٍ رئيس على مجموعة التدابير التي تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية في حين الاتحاد الجمركي، وهو الخطوة الثانية في سلم التكامل الاقتصادي، فهو بالإضافة لوجود منطقة تجارة حرة بين بلدين أو أكثر فإنه يشمل وجود تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي. والسوق المشتركة فإنها بالإضافة لمضمون الاتحاد الجمركي فإنها تحوي تحديداً لتنقل عناصر الإنتاج من عمالة ورءوس أموال وتكنولوجيا بين الأعضاء الداخلة في التكامل. والوحدة الاقتصادية تعني أيضاً تنسيقاً في السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء بالإضافة لوجود السوق المشتركة، انظر كل من (حبيب، 2000، ص ٢٧٣-٢٩٢) و(الحمش، ٢٠٠٠) و(حاتم، ١٩٩٤، ص ٢٧٧-٢٩٩) و(Balassa, 1976).

علاوةً على ما تقدم ذكره، فقد عرف شكل آخر للتكامل وهو التكامل النقدي. والتكامل النقدي أو الاتحاد النقدي هو مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية(Machlup, 1977) و(وليامسون، ١٩٨١، ص٤١-٦٠). والتكامل النقدي في هذه الحالة يعني سياسات واحدة لاستقرار الأسعار ولصرف العملة بين البلدان الداخلة في التكامل(Grauwe, 1997). وعلى نحومميز في أدبيات التكامل ناقش (Grauwe, 1997) تكاليف وعوائد الاتحاد النقدي. وفي مناقشته لتكاليف الاتحاد النقدي استند على نظرية منطقة العملات المثلى كما وردت في شروحات (Mundel, 1961; Mchinnon, 1963 and Kenen, 1969). وحسب نظرية منطقة العملات المثلى فإن الأقطار ذات الظروف المختلفة من حيث خياراتها تجاه التضخم والبطالة، واختلاف الأطر المؤسساتية التي تحكم أسواق العمل فيها، واختلاف معدلات النمو الاقتصادي فيها، واختلاف أنظمتها المالية، ستواجه تكلفة تخليها عن العملة الوطنية التي في العادة يتم استخدامها في تصحيح أوضاعها الاقتصادية. وعاود (Grauwe, 1997) في إبراز عوائد الاتحاد النقدي وإظهار رجحانها على تكلفة الاتحاد النقدي مدللاً على ذلك بالحالة الأوربية. ومن هذه العوائد إزالة تكاليف المعاملات الناتجة عن تعدد العملات. وإزالة العملات المتعددة هذه سوف يتيح آثاراً مباشرة وغير مباشرة سوف تكون محفزة للتكامل الاقتصادي. إضافة لذلك فإن إرساء عملة واحدة سيؤدي إلى خفض عدم التأكد في الأسعار ومن ثم تحسن الكفاءة التوزيعية لإلية الأسعار.

وفي ضوء هذه الخلفية، وفي ظل الترتيبات والأطر المؤسسية المتقدمة الذكر والتي حكمت العلاقات الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكلٍ من إسرائيل والأردن فإنه من الواضح أن هذه العلاقات عرفت أشكالاً خاصة من التكامل أفرزتها الأوضاع السياسية للمنطقة. لقد ارتبطت الضفة الغربية وقطاع غزة مع إسرائيل باتحاد جمركي إجباري أحادي الجانب، سمته الخاصة وجود حرية نقل البضائع الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية متزامناً مع القيود على انتقال السلع الفلسطينية إلى إسرائيل، انظر

(Hamed and Shaban, 1993)[٤]. وحدث تكامل من نوع خاص بين حركة العمالة الفلسطينية وسوق العمل الإسرائيلي تمثل في تدفق خدمات العمل الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل (Kleiman, 1992). وحدث تكامل نقدي ازدواجي مع كل من إسرائيل والأردن في ظل الجغرافيا السياسية للمنطقة، انظر (Mansour, 1982). وتزامن مع أشكال التكامل المختلفة، وخاصة التكامل النقدي، تأثُر الأراضي المحتلة بالسياسات الاقتصادية الكلية الإسرائيلية لحد كبير وبالسياسات الأردنية لحد أقل. وقد حدث هذا في غياب التنسيق السليم المُشكل للوحدة الاقتصادية المعروفة في النظرية الاقتصادية.

٤,٢ مجالات التكامل

وفي ضوء ما تقدم سيتم مناقشة المجالات التي تعلقت بها أشكال التكامل المختلفة بين الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكل من إسرائيل والأردن. ومجالات التكامل المدروسة هي التجارة الخارجية وحركة العمالة والسياسات الاقتصادية الكلية والتي تتعلق بالاتحاد الجمركي وسوق العمالة والتكامل النقدي على التوالي.

٤,٢,١ التجارة الخارجية

من أهم خصائص التجارة الخارجية الفلسطينية الهيمنة الإسرائيلية على كل من الواردات والصادرات على حد سواء. فقد شكلت الواردات من إسرائيل ما يقارب ٨٠% من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية باستثناء السنوات ١٩٦٨و١٩٨٨. وفي الوقت الذي كانت الواردات الفلسطينية من بقية العالم الخارجي تشكل ١٦% من إجمالي الواردات الفلسطينية في العام ١٩٦٨ فقد انخفضت منذ ذلك التاريخ وتذبذبت بين ٩% و١٣% في معظم السنوات من ١٩٦٩ إلى ١٩٩٦. ولوحظ أن حجم الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي وصلت حداً مميزاً وذلك في أعقاب التراخي المحدود في القيود الإسرائيلية على الواردات الفلسطينية وذلك في أعقاب توقيع برتوكول باريس في العام ١٩٩٤. وبلغت الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي ما يقارب من ٣٠% من إجمالي الواردات الفلسطينية في العام ١٩٩٨، انظر جدول (١) وشكل (١).

ومن الملاحظ أن هيمنة إسرائيل على اتجاه الصادرات الفلسطينية كانت أكثر عمقاً في ظل الاتحاد الجمركي الإجباري بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية. فمنذ العام ١٩٦٨ نمت نسبة الصادرات الفلسطينية مع إسرائيل على نحو متزايد من ٤٩% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في ١٩٧٢ إلى ٦٦% في ١٩٨٠ وإلى ٨٥% في أوائل التسعينيات وإلى ٩٥% في العام ١٩٩٨. وجاءت الزيادة في نسبة الصادرات إلى إسرائيل على حساب اتجاهها إلى الأردن كشريك تجاري تقليدي وإلى العالم الخارجي، جدول (١).

(٤) ظهر في أدبيات التكامل أيضاً مفهوم الاتحاد الجمركي الناقص، ويتميز عن الاتحاد الكامل بعدم توفير كافة شروط الاتحاد الجمركي (حشيش، المألوف، ٢٠٠٠، ص.٢٦٨-٢٦٩).

جدول (١): اتجاه الواردات والصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1968- 1998.

جدول (١،أ): التجارة السلعية الفلسطينية مع إسرائيل.

السنة	الواردات من إسرائيل		الصادرات إلى إسرائيل	
	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة (%) في الواردات الكلية	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة (%) في الصادرات الكلية
1968	53.5	76.5	15.3	43.1
1969	72.8	80.2	15.0	36.6
1970	83.2	83.6	20.9	46.2
1971	102.0	81.7	30.4	44.6
1972	138.3	85.0	40.8	48.9
1973	194.4	90.1	66.7	66.1
1974	287.6	89.3	98.4	67.0
1975	371.2	91.2	123.3	63.9
1976	391.9	90.3	143.2	63.0
1977	463.4	91.4	154.1	60.4
1978	403.8	88.6	157.8	60.0
1979	492.9	86.8	169.0	62.2
1980	582.4	87.6	226.4	66.0
1981	664.4	90.1	288.7	71.6
1982	648.4	89.0	258.5	66.2
1983	712.6	90.8	285.1	74.7
1984	619.9	90.3	185.3	64.1
1985	598.0	89.5	181.3	66.6

... *تابع جدول رقم (١،أ)*

السنة	الواردات من إسرائيل: القيمة (ملايين الدولارات)	الواردات من إسرائيل: نسبة المشاركة (%) في الواردات الكلية	الصادرات إلى إسرائيل: القيمة (ملايين الدولارات)	الصادرات إلى إسرائيل: نسبة المشاركة (%) في الصادرات الكلية
1986	797.8	89.6	274.6	72.3
1987	961.2	90.7	303.7	78.8
1988	596.0	88.2	148.0	70.8
1989	515.8	81.6	108.8	69.3
1990	709.2	84.1	181.0	78.4
1991	976.4	85.1	189.9	76.6
1992	1103.6	87.6	248.8	85.2
1993	1014.6	86.4	177.8	76.0
1994	929.9	86.5	204.8	84.3
1995	1521.0	90.0	306.1	93.9
1996	1742.7	86.4	318.9	93.8
1997	1802.6	83.3	357.4	93.8
1998	1878.9	69.0	420.9	94.8

مصادر البيانات: الإحصاءات الإسرائيلية (ICBS)، أعداد مختلفة، الإحصاءات الفلسطينية (PCBS)، أعداد 1998 و2000، البنك الدولي (World Bank,1993)، والانكتاد (UNCTAD, 2000).

جدول (١،ب): التجارة السلعية الفلسطينية مع الأردن.

السنة	الواردات من الأردن		الصادرات إلى الأردن	
	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة (%) في الواردات الكلية	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة(%) في الصادرات الكلية
1968	5.2	7.4	15.5	43.7
1969	7.2	7.9	19.7	48.0
1970	3.7	3.7	17.2	38.1
1971	3.9	3.1	22.3	32.7
1972	4.6	2.8	28.8	34.5
1973	4.0	1.9	20.3	20.1
1974	4.9	1.5	35.6	24.2
1975	5.2	1.3	51.7	26.8
1976	3.8	1.1	67.7	29.8
1977	4.7	0.9	88.2	34.5
1978	5.0	1.1	95.3	36.2
1979	5.0	0.9	92.1	33.9
1980	5.5	0.8	107.3	31.3
1981	7.3	1.0	107.4	26.2
1982	8.9	1.2	125.0	32.0
1983	6.8	0.9	88.4	23.2
1984	8.2	1.2	98.4	34.0
1985	8.7	1.3	85.4	31.4
1986	10.9	1.2	102.1	26.9

... *تابع جدول رقم (١،ب)*

السنة	الواردات من الأردن		الصادرات إلى الأردن	
	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشارك (%) في الواردات الكلية	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة(%) في الصادرات الكلية
1987	9.4	0.9	78.2	20.3
1988	9.5	1.4	52.4	25.1
1989	8.5	1.3	40.4	25.7
1990	9.3	1.1	32.2	13.9
1991	9.2	0.8	38.5	15.5
1992	9.5	0.8	37.5	12.8
1993	9.4	0.8	52.4	22.4
1994	6.5	0.6	31.1	12.8
1995	8.6	0.5	14.7	4.5
1996	8.1	0.4	18.0	5.3
1997	30.3	1.4	18.7	4.9
1998	38.1	1.4	21.8	4.9

مصادر البيانات: الإحصاءات الإسرائيلية (ICBS)، أعداد مختلفة، الإحصاءات الفلسطينية (PCBS)، أعداد 1998 و2000، البنك الدولي (World Bank,1993)، والانكتاد (UNCTAD, 2000).

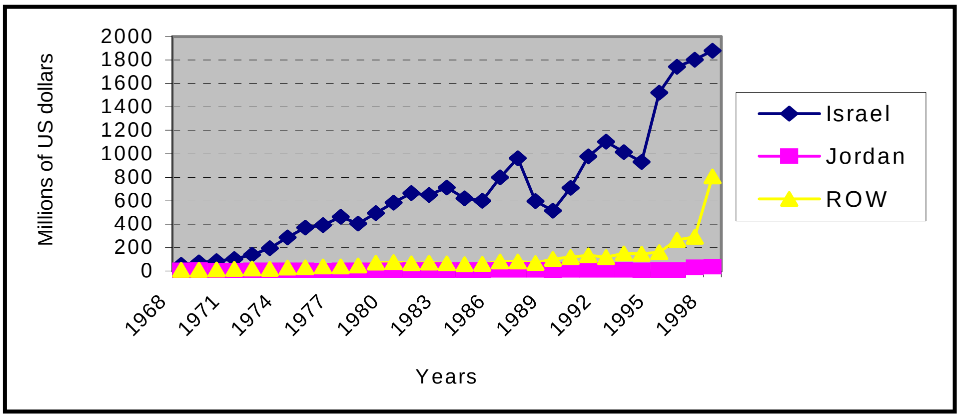
جدول (١،ج): التجارة السلعية الفلسطينية مع بقية العالم الخارجي

السنة	الواردات من بقية العالم الخارجي		الصادرات إلى بقية العالم الخارجي	
	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة(%) في الواردات الكلية	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة (%) في الصادرات الكلية
1968	11. 2	16.0	4.7	13.2
1969	10.8	11.9	6.3	15.4
1970	12.6	12.7	7.1	15.7
1971	19.0	15.2	15.5	22.7
1972	19.9	12.2	13.9	16.6
1973	17.4	8.1	13.9	13.8
1974	29.8	9.3	12.9	8.8
1975	30.5	7.5	17.9	9.3
1976	38.2	8.8	16.4	7.2
1977	39.0	7.7	13.0	5.1
1978	47.0	10.3	10.0	3.8
1979	69.9	12.3	10.4	3.8
1980	76.7	11.5	11.5	3.4
1981	65.5	8.9	8.9	2.2
1982	71.6	9.8	7.1	1.8
1983	65.5	8.3	8.1	2.1
1984	58.1	8.5	5.3	1.8
1985	61.2	9.2	5.7	2.4
1986	81.3	9.1	3.1	0.8

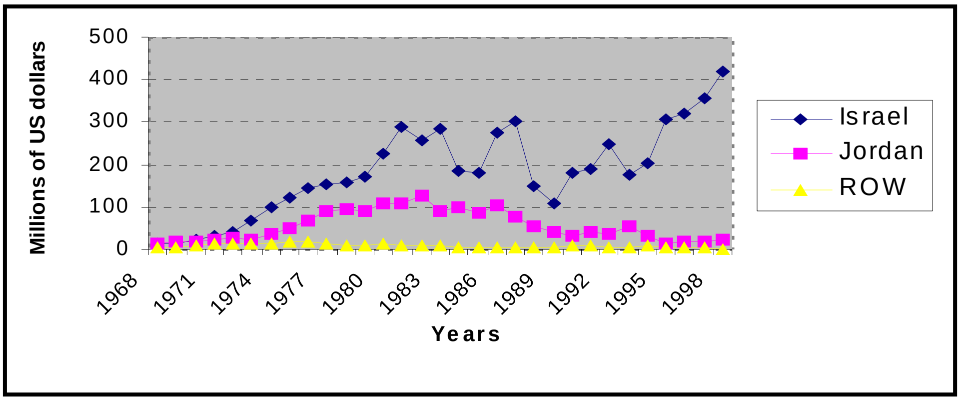
... تابع جدول رقم (١،ج)

السنة	الواردات من بقية العالم الخارجي		الصادرات إلى بقية العالم الخارجي	
	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة(%) في الواردات الكلية	القيمة (ملايين الدولارات)	نسبة المشاركة (%) في الصادرات الكلية
1987	80.6	7.6	3.4	0.9
1988	69.1	10.2	2.3	1.1
1989	102.4	16.2	3.9	2.5
1990	118.7	14.1	8.6	3.7
1991	134.2	11.7	9.5	3.8
1992	117.5	9.3	5.1	1.7
1993	149.0	12.7	3.7	1.6
1994	148.4	13.8	7.0	2.9
1995	160.6	9.5	5.2	1.6
1996	266.2	13.2	3.0	0.9
1997	292.1	13.5	4.6	1.2
1998	806.0	29.6	1.3	0.3

مصادر البيانات: الإحصاءات الإسرائيلية (ICBS)، أعداد مختلفة، الإحصاءات الفلسطينية (PCBS)، أعداد 1998 و2000، البنك الدولي (World Bank,1993)، والانكتاد (UNCTAD, 2000).



(شكل ١، أ): الواردات الفلسطينية من كل من إسرائيل والأردن وبقية العالم الخارجي على التوالي خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨ بملايين الدولارات.



(شكل ١،ب): الصادرات الفلسطينية إلى كل من إسرائيل والأردن وبقية العالم الخارجي على التوالي خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨ بملايين الدولارات.

ملاحظة: (ROW) تعني بقية العالم (Rest of the World).

مصادر البيانات: الاحصاءات الإسرائيلية (ICBS)، أعداد مختلفة، الإحصاءات الفلسطينية (PCBS)، أعداد ١٩٩٨ و٢٠٠٠. البنك الدولي (World Bank,1993)، والانكتاد (UNCTAD, 2000).

فبينما تظهر الأرقام ان الصادرات إلى الأردن تصل إلى ٣٠% من إجمالي الصادرات الفلسطينية حتى مطلع الثمانينيات فقد انخفضت لتصل إلى ٥% فقط في العام ١٩٩٨. كما انخفضت الصادرات الفلسطينية إلى بقية العالم الخارجي من ما يقارب ١٥% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في مطلع السبعينيات إلى ١% فقط في الأعوام ١٩٩٨ و١٩٩٧، جدول (١) و(شكل ١).

وعليه لقد كان من أهم نتائج هذا الاتحاد الجمركي الإجباري مع إسرائيل أن أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة سوقاً مستمراً للسلع الإسرائيلية طوال الوقت في الوقت الذي كان تدفق الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل يعني إما تدفق السلع الزراعية بأسعار ارخص من مثيلاتها في إسرائيل وحسب الحصص المسموح بها أو إعادة لتصدير السلع الصناعية المجمعة لإسرائيل، والمستفاد من تصنيعها في الأراضي الفلسطينية بأجور أرخص، انظر (El-Fara, 2000) و(Abugamea, 2003).

ومن الملاحظ في هذا الصدد ان الاتحاد الجمركي بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل لازمه العديد من الآثار الساكنة والديناميكية، والتي تظهر تكاليف واضحة للاقتصاديات الفلسطينية. فبالإضافة للتكلفة الناتجة من الانحراف التجاري نحو إسرائيل (Trade Diversion)، وما يعنيه من استيراد سلع مرتفعة الثمن مقارنة بمثيلاتها من العالم الخارجي، فإن أثر الخلق التجاري (Trade Creation) يُظهر تكاليف ديناميكية الطابع(٥). ومن أبرز الآثار الديناميكية للتكامل التجاري مع إسرائيل هو تأثر مكونات أو تركيبة التجارة الفلسطينية من صادرات وواردات بالعلاقة الاقتصادية المميزة مع إسرائيل وما له من دلائل بالنسبة للنمو الاقتصادي والقدرات الانتاجية. فمع تقدم عملية التكامل التجارية والاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل تغير طابع مكونات الصادرات الفلسطينية بشكل يعكس تكاليف هذا التكامل. ففي العام ١٩٧٧ وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ أظهر التركيب القطاعي للتجارة الفلسطينية أن الصادرات الفلسطينية الصناعية رجحت على حجم الصادرات الزراعية. وهذا النمو في الصادرات الصناعية كان لحد كبير عاكساً لعمق العلاقات التعاقدية بين المنشآت الفلسطينية ونظيراتها في إسرائيل. هذا وقد أظهرت السنوات الأولى من الثمانينيات، وعلى نحو مميز، فائضاً في التجارة الخارجية للسلع الزراعية زاد فيه حجم الصادرات الزراعية على حجم الواردات منها. وانعكس هذا الوضع في السنوات التالية. وهذه الأوضاع تُعزى للتغيرات التي طرأت على الاقتصاديات الفلسطينية خلال تلك الفترات. فحالة الفائض في التجارة الزراعية كانت تعتمد على القدرات الإنتاجية الزراعية للأراضي المحتلة. فقد كانت السلع الزراعية في حينه تشمل بشكلٍ رئيس الخضراوات والحمضيات والفواكه. وفي السنوات التالية يعزى العجز في التجارة الزراعية إلى التدهور في هذه القدرات مع عمق تأثير السياسات الإسرائيلية تجاه

(٥) لمناقشة دوافع قيام الاتحادات الجمركية من الناحية النظرية، وخاصة الآثار الديناميكية لتكوينها، انظر كل من: Cooper and Massel, 1965 و Johnson, 1965. ولإبراز مفاهيم خلق التجارة والتحويل التجاري كآثار للعلاقة التجارية، انظر ونتر، 2003، ص 33 -35.

الموارد الفلسطينية، وتأثير السياسات التجارية الإسرائيلية بإغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية.

ومع منتصف التسعينيات أظهرت إحصاءات التجارة الخارجية تغيراً ديناميكياً ملحوظاً. فبعد السماح بالاتجار مع العالم الخارجي أظهر التركيب القطاعي للواردات الفلسطينية مزيداً من التنوع، الأمر الذي يعكس الآثار الإيجابية المترتبة على الانفتاح الجزئي، خاصة لحالة الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى لفترة طويلة من كبت الواردات (Import Compression). فخلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ شكل (٢٠) صنفاً حوالي ٧٠% من الواردات الفلسطينية، وذلك مقارنة بحوالي (٥) أصناف شكلت ما يقارب من ٦٠% إلى ٧٠% من الواردات خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ (UNCTAD, 2000; Abugamea, 2003: 48-56).

ومن ناحية أخرى أظهر التركيب القطاعي للصادرات الفلسطينية انخفاضا في الحجم والنمو في الفترة ١٩٩٥ -١٩٩٦. وقد لوحظ انحصار الصادرات الفلسطينية في (١٠) أصناف فقط، الأمر الذي يعكس النمو الراكد في القدرة التصديرية الفلسطينية بسبب ضعف القدرات الإنتاجية والقيود الإسرائيلية على حركة التجارة الفلسطينية، أنظر(Abugamea, 2003: 48-56) وشكل (١).

٤,٢,٢ العمالة

تحكمت إسرائيل في حركة العمالة إليها خلال فترة الدراسة وما بعدها، وذلك حسب المصالح الإسرائيلية، وبما يضمن الأمن ضد أنشطة المقاومة الفلسطينية. واعتمدت اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة علي حركة العمالة إلى إسرائيل بشكل كبير. فخلال الفترة من ١٩٦٨ وإلى ١٩٩٠ بلغ حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل حوالي ثلث حجم العمالة الفلسطينية الكلي. وعلى أية حال فإن حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل انخفض مع فرض القيود الإسرائيلية على دخول العمال إلى إسرائيل في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام ١٩٨٧. وتسارعت وتيرة الانخفاض في حجم العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل مع تكثيف القيود على دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، الأمر الذي نتج عنه أن انخفض حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى ١٠% من حجم العمالة الفلسطينية الكلي في العام ١٩٩٦ وإلى ١٥% في العام ١٩٩٧. وكل من جدول (٢) وشكل (٢) يوضحان بعضاً لمؤشرات العمالة الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

لقد كان من أهم تكاليف تكامل سوق العمالة الفلسطيني مع إسرائيل هو الخسارة في نمو حجم العمالة خاصةً غير الماهرة منها، وارتباطها بسوق العمل الإسرائيلي، وعدم تشغيلها بما يحقق النمو للاقتصاد المحلي، ويفي بمتطلبات تطور قطاعاته الإنتاجية[٦]. ومن ناحية أخرى فإن

(٦) ظاهرة الفصل بين الدخل والإنتاج، ففي الوقت الذي زاد فيه النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج القومي الإجمالي ١٩٧٠-١٩٩٠عرفت الفترة فقد انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في هذا الناتج. وتعزى الزيادة في الدخل أو الناتج القومي لعوائد العمل في إسرائيل، انظر: النقيب ١٩٩٥، ص ١١٩- ١٢٨.

أهم التكاليف الناتجة من التقطع في هذا التكامل هو ظهور حجم البطالة الكبير بحيث لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني بمقدراته وظروفه الراهنة من التغلب عليها. وكل من جدول (٢) وشكل (٢) يظهران تطور البطالة مع هذا التقطع في التكامل بين العمالة الفلسطينية وسوق العمل الإسرائيلي، وذلك مع زيادة القيود الإسرائيلية على حركة العمالة الفلسطينية خاصة منذ بداية التسعينيات، انظر (Abugamea, 2003).

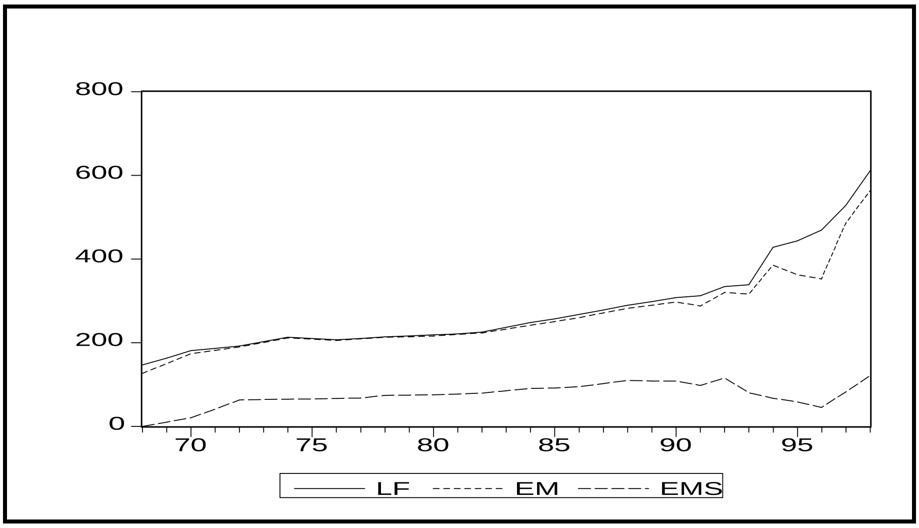
جدول (٢): مؤشرات العمالة الفلسطينية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٨).

السنوات	القوى العاملة الكلية (آلاف)	القوى العاملة المشغلة (آلاف)	العمالة المشغلة داخل الأراضي الفلسطينية (آلاف)	العمالة المشغلة داخل إسرائيل (آلاف)	نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل%	حجم البطالة (آلاف)	نسبة البطالة %
1968	146.5	126.4	126.4	-	-	20.1	13.7
1969	163.0	149.9	139.6	10.0	6.1	13.8	8.9
1970	180.8	173.3	152.8	20.5	11.3	7.5	4.1
1971	186.0	181.5	139.7	41.0	22.0	5.0	2.7
1972	192.0	189.6	126.6	63.0	32.8	2.4	1.3
1973	202.5	200.3	136.4	63.9	31.6	2.2	1.2
1974	213.0	211.0	146.1	64.9	30.5	2.0	1.0
1975	210.0	208.0	142.5	65.0	31.0	1.9	0.9
1976	207.0	205.2	138.9	66.3	32.1	1.8	0.8
1977	210.0	208.8	138.6	67.5	33.0	1.7	0.8
1978	214.0	212.3	138.2	74.1	34.6	1.7	0.8
1979	216.0	214.0	139.4	74.5	34.5	2.3	1.1
1980	218.5	215.7	140.6	75.1	34.4	2.8	1.3
1981	221.0	219.3	142.2	77.1	34.9	2.6	1.2
1982	225.2	222.9	143.8	79.1	35.9	2.3	1.0

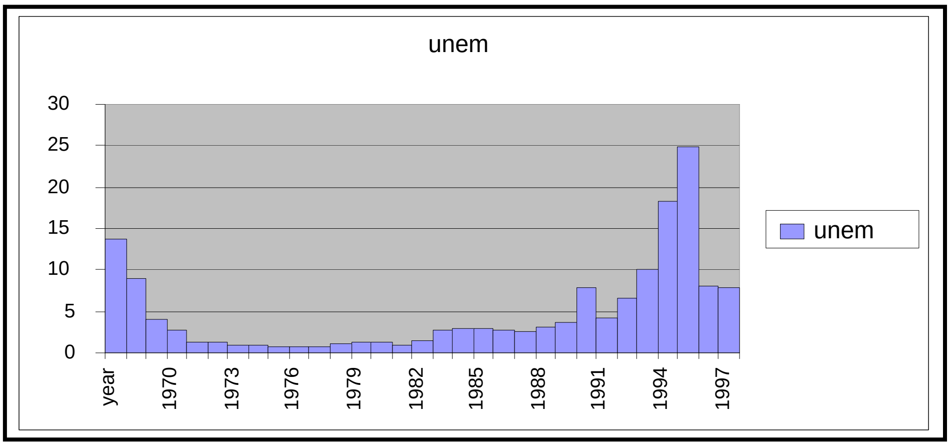
... *تابع جدول رقم (٢)*

السنوات	القوى العاملة الكلية (آلاف)	القوى العاملة المشغلة (آلاف)	العمالة المشغلة داخل الأراضي الفلسطينية (آلاف)	العمالة المشغلة داخل إسرائيل (آلاف)	نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل%	حجم البطالة (آلاف)	نسبة البطالة %
1983	236.0	232.1	147.4	84.7	36.0	4.5	1.4
1984	248.0	241.3	151.0	90.3	36.4	6.7	2.7
1985	257.0	250.4	157.9	91.3	35.5	7.3	2.9
1986	267.3	259.4	164.7	94.7	35.4	7.9	3.0
1987	278.0	270.7	168.6	102.1	36.7	7.7	2.8
1988	289.4	281.9	172.5	109.4	37.8	7.5	2.6
1989	298.0	289.2	180.7	108.0	36.2	9.4	3.1
1990	307.8	296.5	188.9	107.6	35.0	11.3	3.6
1991	312.1	287.4	189.7	97.7	31.3	24.7	7.9
1992	334.0	319.9	204.9	115.0	34.4	14.1	4.2
1993	338.2	315.6	235.6	80.0	23.7	22.6	6.6
1994	428.0	385.0	318.0	67.0	15.7	43.0	10.0
1995	443.0	362.0	304.0	58.0	13.1	81.0	18.3
1996	469.0	352.0	307.0	45.0	9.6	117.0	24.9
1997	528.0	485.0	403.0	82.0	15.5	43.0	8.1
1998	611.0	563.0	442.0	121.0	19.8	48.0	7.9

مصادر البيانات: الإحصاءات الفلسطينية-السكانية، (PCBS, 1994) والإحصاءات الفلسطينية- إحصاءات العمل، أعداد مختلفة، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، أعداد مختلفة.



شكل(٢، أ): القوى العاملة الكلية (LF)، والمشغلة الكلية (EM)، والمشغلة في إسرائيل (EMS)، بالآلاف خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨.



شكل (٢، ب.): نسب البطالة بالعمالة الفلسطينية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨.

مصادر البيانات: الاحصاءات الفلسطينية-السكانية، (PCBS,1994) والإحصاءات الفلسطينية- إحصاءات العمل، أعداد مختلفة، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، أعداد مختلفة.

هذا وبرغم الآثار الديناميكية السلبية لفقدان العمالة داخل إسرائيل على نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، فإن بعض الآثار الإيجابية قد ظهرت نتيجة عودة العمالة الفلسطينية إلى داخل الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد فقد شهد القطاع الزراعي على نحو مميز زيادة في الإنتاجية وذلك مع عودة معتبرة للعاملين بالقطاع الزراعي في إسرائيل للعمل من جديد في أراضيهم، إلا أنه من الواضح أن النمو في القطاع الزراعي كان دون الانخفاض في معدلات النمو بالقطاعات الإنتاجية الأخرى (World Bank, 1993; Abugamea, 2003).

٤,٢,٣ السياسات الاقتصادية الكلية

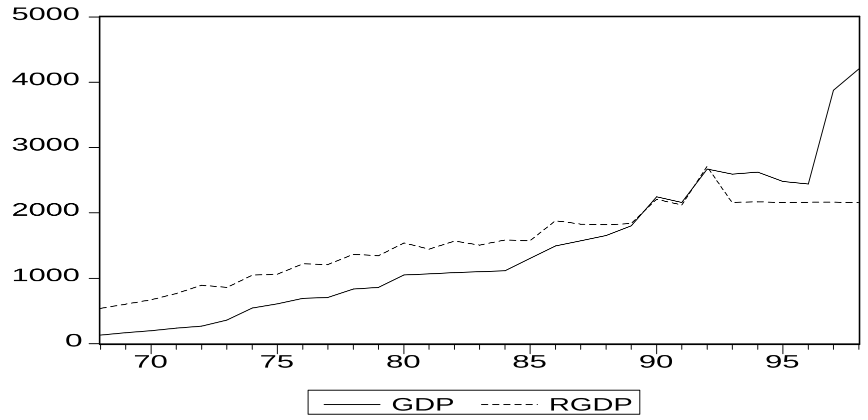
في ظل التكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، ومع اعتماد الأراضي الفلسطينية على إسرائيل في جانبي التجارة والعمالة، وفي ظل التكامل النقدي مع إسرائيل، حيث الشيكل الإسرائيلي هو العملة المتداولة في الأراضي المحتلة، وما يرتبط به من سياسات للأسعار ولأسعار صرف العملة فقد تأثرت الأراضي المحتلة بالسياسات الاقتصادية الاستقرارية (Macroeconomic Stabilization Policies) المتبعة في إسرائيل، ولحد كبير. كما كانت درجة تأثر الأراضي الفلسطينية بالسياسات الاستقرارية في الأردن معتمدة على درجة العمق في التكامل الاقتصادي مع إسرائيل. وكان هذا التأثير محدوداً في معظم الأوقات وذلك برغم وجود نوع من التكامل النقدي بين الأراضي المحتلة والأردن سماته الرئيسة تداول الدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذه عملة رئيسة لحفظ المدخرات.

لقد كان من أهم ركائز السياسات الإسرائيلية الاستقرارية خلال العقود الماضية هو السياسات تجاه الأسعار والمرتبطة بنمط الإنفاق العام وسياسات سعر الصرف والهادفة للتأثير على أسعار سعر صرف الشيكل الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الإسرائيلي يشهد نمطاً تضخمياً منذ مطلع السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، بحيث اشتد هذا النمط مع حرب أكتوبر في العام ١٩٧٣، وفي أعقاب غزو إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢، فقد انتقل هذا النمط التضخمي بالكلية إلى الأراضي المحتلة حيث جاوزت معدلات التضخم ٣٠٠% في العام ١٩٨٥. وقد رافق النمط التضخمي في إسرائيل انخفاضاً مستمراً في قيمة الشيكل منذ منتصف السبعينيات وانتهى الأمر مع مطلع الثمانينيات بحالة من الركود الاقتصادي أثرت على الأراضي الفلسطينية لمعظم السنوات منذ ذلك التاريخ. وكانت حالة الركود هذه في الاقتصاد الفلسطيني ازدادت مع اندلاع الانتفاضة الأولى، وفي أعقاب أوسلو، وذلك مع التقطع في حركة العمالة الفلسطينية تجاه إسرائيل. وقد انخفض النشاط الاقتصادي الحقيقي ممثلاً بالناتج المحلي الحقيقي بشكل ملحوظ نتيجة لتأثير كلٍ من التضخم والركود المنتقلين من إسرائيل منذ ذلك التاريخ (World Bank, 1993) وشكل (٣).

والنشاط الاقتصادي الفلسطيني ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما يظهر في شكل (٣) يرتكز على مقارنة النشاط الاقتصادي لكافة السنوات بسنتي الأساس ١٩٨٦ و١٩٩١ على التوالي. وفي الواقع فإن العام ١٩٨٦يمثل الفترة التي شهدت نمواً اقتصادياً مرتفعاً صاحب

التكامل العميق في العلاقة الاقتصادية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل في حين أن العام ١٩٩١ يمثل فترة الركود في النمو الاقتصادي، وهي الفترة التي رافقت التقطع في التكامل بين الأراضي المحتلة وإسرائيل عقب الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧ (World Bank, 1993; Abugamea, 2003).

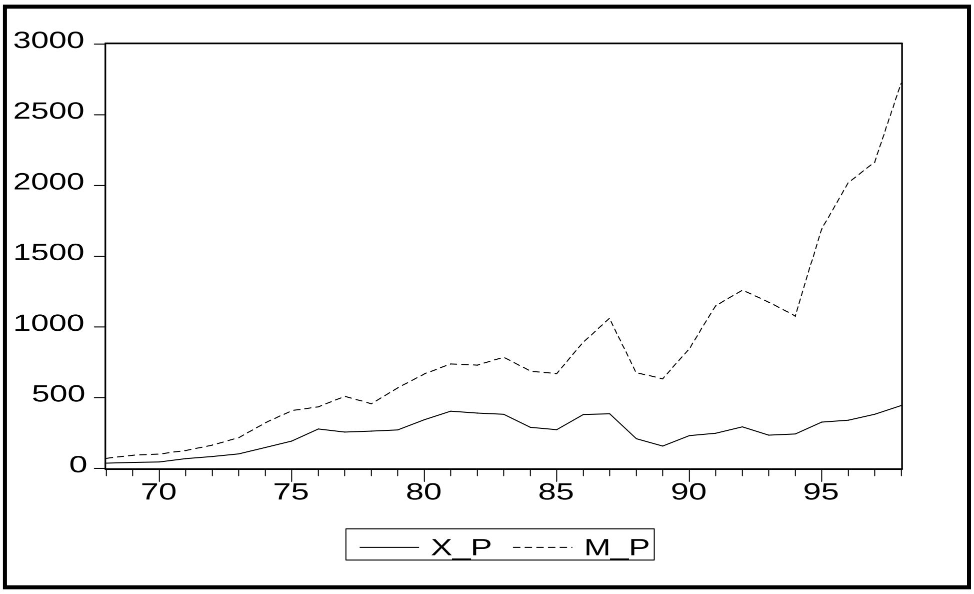


شكل (٣): الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالأسعار الثابتة للعام ١٩٩١ بملايين الدولارات للفترة ١٩٦٨-١٩٩٨.

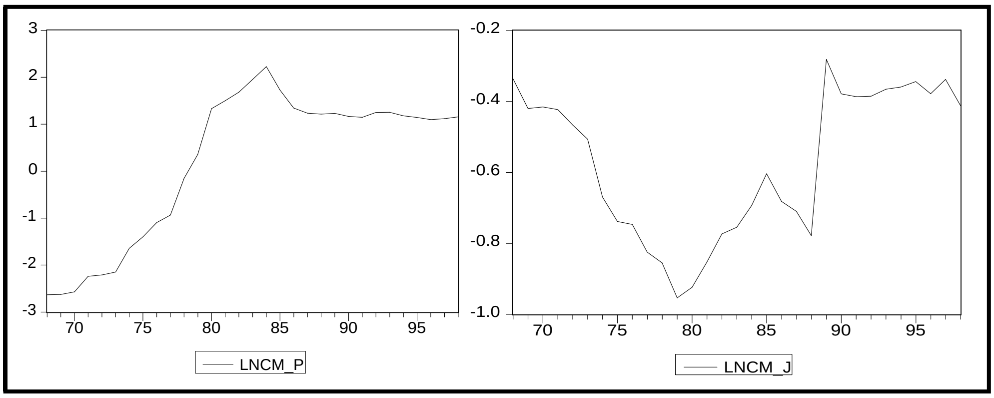
ملاحظة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة للعام ١٩٩١ تم حسابه بالطريقة التي أتبعها البنك الدولي(World Bank, 1993). (لتتبع طريقة الحساب، أنظر ملحق(١).)

وعندما أدخلت إسرائيل سياسة استقرارية جديدة مع منتصف الثمانينيات كان من أهم سماتها استقرار سعر صرف الشيكل الجديد قبالة الدولار ولحد كبير. وتزامن مع هذه السياسة انخفاض لمعدلات التضخم في إسرائيل، بحيث وصلت إلى ٥% فقط في العام ١٩٩٨. ومع منتصف التسعينيات تم إدارة تعويم طفيف لسعر صرف الشيكل ضمن السياسة الاستقرارية لأسعار سعر الصرف (Abugamea, 2003) وشكل (٤).

ورغم أن عدة دراسات تشير إلى التأثير الإيجابي لأسعار الصرف من الناحية القياسية النظرية على نمو حجم الصادرات أو منافستها إلا أن هذا الأثر كان محدودا وذلك بالنظر لحجم الصادرات الذي لم يبلغ نصف المليار مع العام ١٩٩٨. وبرغم التعويم للعملة الإسرائيلية فإن الصادرات الفلسطينية لم تجن الأثر المتوقع لتخفيض العملة أو ارتفاع أسعار الصرف، وكما هو متوقع من الناحية النظرية، انظر: شكل (٤) وكل من (Abugamea, 2003) و(El-Jafari, 1997).



شكل (٤، أ): الصادرات والواردات الفلسطينية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨ بملايين الدولارات الأمريكية.



شكل (٤، ب): التطور اللوغرتمي لأسعار سعر صرف الشيكل الإسرائيلي(**LNCM-P**) والدينار الأردني(**LNCM-J**) خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨.

ملاحظات: (١) في هذه الحالة حسبت أسعار الصرف الحقيقية لكلٍ من الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني. ويشير هذا المقياس إلى درجة التنافسية للعملتين (Competitiveness Measure)، بحيث تمثل الارتفاعات في الرسم ارتفاع أسعار الصرف (Depreciation)، بينما تمثل الانخفاضات انخفاضاً في أسعار الصرف (Appreciation). (٢) لحساب مقياس التنافسية (CM) لكل من العملتين انظر ملحق (٢). ولبناء نموذج سعر الصرف الحقيقي، انظر ايضاً (Parich and William, 1998).

مصادر البيانات: صندوق النقد الدولي (IMF)، أعداد مختلفة.

وبالنسبة لتأثير السياسات الاستقرارية الأردنية على الاقتصاديات الفلسطينية فقد كانت أقل أثراً في هذه الفترة، وذلك مع تقدم العلاقات التكاملية مع إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أنه مع بداية السبعينيات حيث كانت الصادرات الفلسطينية تتجه إلى الأردن وعبره، خاصةً مع الضفة الغربية فقد كانت التأثيرات الإسرائيلية أقل حدة على الضفة الغربية مقارنة بالوضع في قطاع غزة. ولكن مع تقدم عملية التكامل الإجباري مع إسرائيل وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الفلسطيني فقد اضمحل تأثير السياسات الأردنية على الأراضي الفلسطينية (Abugamea, 2003; Domac and Shabsigh,1999) وجدول (٣)[٧].

وعلى نحو مماثل لانعدام تأثير تعويم العملة الإسرائيلية على نمو الصادرات الفلسطينية فإنه يبدو أن هذه الصادرات لم تستجب للسياسة الإصلاحية الأردنية منذ العام ١٩٨٩. وفي كلتا الحالتين يُعزى ذلك إلى أن عوامل رئيسة أخرى كانت الفاعلة، وأهمها القيود الإسرائيلية المختلفة

(٧) برغم ذلك فقد صاحب الفترة التي شهدت فكاً للارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية وانخفاضاً لقيمة الدينار الأردني.
في العام ١٩٩٨ حدوث صدمة أدت إلى تآكل المدخرات الفلسطينية وأسهمت أيضاً في إحداث الركود الاقتصادي حينئذ، حيث معظم الودائع الفلسطينية تُحفظ بالدينار الأردني (Abugamea, 2003).

على التجارة الفلسطينية فضلاً عن ضعف المقدرات التصديرية، انظر: (Abugamea, 2003) و(Roy,1998).

وفي ظل أشكال التكامل المتقدمة الذكر بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وكل من إسرائيل والأردن فإن المؤشرات الوصفية لبعض هذه العلاقات في جدول (٣) تبرز أهم الآثار المترتبة على عمق التكامل الاقتصادي بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وانعكاساتها على العلاقة الاقتصادية مع الأردن.

جدول (٣): مؤشرات العلاقات الاقتصادية التكاملية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وكلٍ من إسرائيل والأردن (١٩٦٨-١٩٩٨).

السنوات	التكامل التجاري				التكامل في أسواق العمالة	التكامل النقدي والسياسات الملازمة			
	نسبة المشاركة في الصادرات الفلسطينية (%) إسرائيل والأردن (١)		نسبة المشاركة في الواردات الفلسطينية (%) إسرائيل والأردن (٢)		نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل (%) (٣)	معدلات الارتباط بين معدلات التضخم إسرائيل والأردن (٤)		معدلات الارتباط بين معدلات النمو إسرائيل والأردن (٥)	
1968-1973	47.6	36.2	82.9	4.2	20.8	0.98	-0.16	-0.66	0.77
1974-1979	62.8	30.9	89.6	1.2	32.6	0.98	0.17	0.05	-0.24
1980-1985	68.2	29.7	89.6	1.1	35.5	0.99	-0.72	0.08	0.23
1986-1991	74.4	21.2	86.6	1.1	35.4	0.99	-0.29	0.07	0.86
1992-1998	88.8	9.7	84.2	0.84	18.9	0.89	-0.31	0.39	0.52

ملاحظات: (١) تم احتساب معامل الارتباط البسيط بين كل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية وكل من إسرائيل والأردن، وعلى التولي. (٢) استخدام الفئات الزمنية في هذه الحالة يصور التغيرات للمؤشرات المدروسة عبر فترة الدراسة.

مصادر البيانات: الاحصاءات الفلسطينية (PCBS)، أعداد مختلفة، الإحصاءات الإسرائيلية (ICBS)، أعداد مختلفة، صندوق النقد الدولي (IMF,1998)، والبنك الدولي (WB,1993).

والعامودان الأول والثاني على التوالي يظهران اتجاه التجارة الخارجية خلال العقود الثلاثة الماضية. وأهم ما يميز اتجاه التجارة الخارجية هو تعميق العلاقة بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بما يتعلق بكلٍ من الصادرات والواردات. فقد وصل حجم الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٨ما يعادل ٨٨% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في حين كانت الواردات من إسرائيل تُعادل ٨٤ % من إجمالي الواردات. وهذا الأمر يعني أن الفترة التي أعقبت توقيع برتوكول باريس لم تُحدث تغيراً ملموساً على اتجاه التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاتحاد الجمركي مع إسرائيل.

العامود الثالث في جدول (٣) يوضح نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، والتي وصلت ذروتها في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، بحيث بلغت ٣٥,٥% من العمالة الفلسطينية الكلية، وذلك مع تقدم عملية التكامل مع إسرائيل. كما بدأت نسبة العمالة هذه بالتقلص، وبشكل واضح، في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨، بحيث بلغت ١٨,٩% من العمالة الفلسطينية الكلية، وذلك مع التقطع في عملية التكامل مع إسرائيل نتيجة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وما أعقبها من فرض للقيود على حركة العمال إلى إسرائيل، والتي ازدادت في أعقاب أوسلو.

العامود الرابع يُظهر معاملات الارتباط بين معدلات التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة وكلٍ من إسرائيل والأردن. ويلاحظ في هذا الصدد وجود علاقة قوية، وطر دية بين معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، الأمر الذي يعني انتقال العملية التضخمية بشكل كبير من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية. ومن الناحية الأخرى فإن العلاقة العكسية بين معدلات التضخم في فلسطين والأردن تعكس في الواقع الفارق في توقيت السياسات الاستقرارية الكلية بين كلٍ من الأردن وإسرائيل. ففي الوقت الذي أدار فيه الأردن عملية تخفيض معدلات التضخم في السنوات الأوائل من الثمانينيات فإن وتيرة التضخم في إسرائيل كانت جامحة. ويظهر ذلك بوضوح في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٥ حيث كانت معاملات الارتباط طردية وقوية مع إسرائيل، وقوية عكسية مع الأردن. ومن المميز أن الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ شهدت ارتباطاً طردياً وضعيفاً بين معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية والأردن. والطردية في العلاقة تعود لحقيقة أن كلاً من إسرائيل والأردن شهدا تضخماً في أعقاب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة. وفي نفس الوقت فإن الضعف في العلاقة يعود لغلبة التأثير الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.

وأخيراً يُظهر العامود الخامس من جدول (٣) معاملات الارتباط بين معدلات النمو في النشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بين كلٍ من الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والأردن على التوالي. وهذه المرة يبدو الأمر مختلفاً عما هو عليه معاملات الارتباط بالنسبة للتضخم. فأولاً معاملات الارتباط وفي معظم الفترات سجلت أرقاماً أصغر. وثانياً كل من القيم السالبة والموجبة ظهرت لمعاملات الارتباط. وهذه النتائج تشير إلى أن ارتباطاً قوياً بين معدلات النمو في الأراضي الفلسطينية والأردن تعني معاملات ارتباط أقل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والعكس صحيح.

ويبدو أن معاملات الارتباط الأكثر ارتفاعاً بين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطيني والأردن تعزى بشكلٍ كبير إلى التشابه في اقتصاديات الضفة الغربية مع الاقتصاد الأردني. ويبدو أن العلاقة الاقتصادية بين الضفة الغربية والأردن قبل العام ١٩٦٧ استمرت ولحد ما خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٣. في المقابل فإن معاملات الارتباط الموجبة بين معدلات النمو في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، والتي ظهرت بشكل أكثر معنوية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨، ارتبطت لحد كبير بالتأثير على الاقتصاد الغزي الذي كان أكثر ارتباطاً واعتماداً على الاقتصاد الإسرائيلي. ففي حالة قطاع غزة تظهر الدراسات أن العلاقات الاقتصادية مع الشريك الإسرائيلي المهيمن قد تعمقت منذ العام ١٩٩٣ وما بعدها. وأرقام التجارة الخارجية تُظهر أن اكثر من ٩٠% من كل من صادرات وواردات قطاع غزة كانت في اتجاه إسرائيل خلال هذه الفترة، انظر (Arnon and Spivach, 1996) و(PCBS, 1998).

وعلية فإن الجدول المتقدم يظهر أن حصيلة العلاقات التكاملية بين الأراضي المحتلة وكل من إسرائيل والأردن تمثلت في اعتماد الأراضي المحتلة على إسرائيل في تجارتها الخارجية، وذلك على حساب التجارة مع الأردن كشريك تاريخي، واعتماد العمالة الفلسطينية على إسرائيل وتأثرها بالتقطع في التكامل معها, كما كان جوهر التأثر الفلسطيني السلبي بالسياسات الاستقرارية الإسرائيلية انتقال التضخم والركود في النمو الاقتصادي.

٥. النتائج

لقد خضعت الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتكاملات من نوع خاص ضمن علاقتها الاقتصادية مع إسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية. لقد كان هذا التكامل إجباريا ومقترناً بسياسات الاحتلال، كما أنه كان خاصاً بالنظر إلى ركائز التكاملات التقليدية. فالاتحاد الجمركي الإجباري مع إسرائيل كان ضامناً لحركة السلع الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية، ومقيداً لحركة السلع الفلسطينية إلى كل من إسرائيل وبقية العالم الخارجي. وحركة العمالة الفلسطينية وُجهت لفترة عقدين تجاه إسرائيل ثم قُيدت بعد ذلك لاعتبارات إسرائيلية. والتكامل النقدي مع إسرائيل كان ناقصاً، حيث يتم تداول العملة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في الوقت الذي لا تأخذ السياسات الاقتصادية والنقدية الإسرائيلية بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالاقتصاديات الفلسطينية. والتكامل النقدي مع الأردن كان ناقصاً أيضاً حيث يتم تداول العملة الأردنية في الأراضي الفلسطينية، وتستخدم لحفظ قيمة المدخرات الفلسطينية بشكل أساسي. وفي نفس الوقت لم تكن السياسات الاقتصادية والنقدية مسعفة أو مفيدة للاقتصاد الفلسطيني في معظم الأحيان.

لقد أفرزت التكاملات المذكورة تكاليفاً رجحت على المنافع المعروفة للتكامل. وقد كان أهم هذه التكاليف هي الركود في نمو القدرة التصديرية وحصر مجالها كأثر رئيس للاتحاد الجمركي الإجباري مع إسرائيل، والبطالة الكبيرة الحجم الناشئة عن توقف العمالة الفلسطينية تجاه إسرائيل مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، والاتجاه الراكد لنمو النشاط الاقتصادي الحقيقي، وذلك مع نقل كل من التضخم والركود من إسرائيل.

وفي ضوء ما تقدم مناقشته فإن إزالة الآثار السلبية المترتبة على التكاملات الجبرية المذكورة سيرتبط بالاستقلال السياسي-الاقتصادي المستقبلي للأراضي الفلسطينية. ومع وجود السياسات الاقتصادية المستقلة يتوقع أن تزيد القدرة على اعتبار المصالح الفلسطينية عند رسم السياسات الفلسطينية أو عند الشروع بأي علاقات تكاملية خاصة على الصعيد الإقليمي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الحمش، منير. (٢٠٠٠). التكامل الاقتصادي العربي. ط٢، دار الجليل. بيروت، لبنان.
- النقيب، فضل. (١٩٩٥). الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني. ط١. بيروت، لبنان.
- وليامسون، جون. (١٩٨١). مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، بحث منشور في: مركز دراسات الوحدة العربية، التكامل النقدي العربي: المبررات- المشاكل- الوسائل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي في أبوظبي خلال الفترة من ٢٤- ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠، ط١، بيروت، لبنان.
- حاتم ، سامي. (١٩٩٤). مفهوم وصور التكامل الاقتصادي الإقليمي، في كتاب: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. ط٢. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة، مصر.
- حبيب، محمود. (٢٠٠٠)، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي"، مجلة جامعة دمشق، ١٦(٢)، ٢٧٣- ٢٩٢.
- حشيش، عادل. (٢٠٠٠). العلاقات الاقتصادية الدولية. ط ٢. دار الجامعات الجديدة للنشر. الإسكندرية، مصر.
- ونتر، موريس شيف ول. ان. (٢٠٠٣). التكامل الإقليمي والتنمية. ط١.الناشر بالعربية مركز معلومات قراء الشرق الأوسط. القاهرة، مصر.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Abugamea, G.H., (2003). The Performance of Palestinian Foreign Trade: From Prolonged Imposed Integration to the Israeli Economy to A window Towards the Rest of the World (1968-1998), Unpublished Thesis, Economics Department, Middle East Technical University, Turkey.

- Arnon, A. and Spivach, A., (1996). “Monetary Integration between the Israeli, Jordanian and Palestinian Economies”, Weltwirtschaftliches Archive, **132(2)**, 259-277.
- Balassa, B. (1973). The Theory of Economic Integration, London: Allen & Unwin.
- Balassa, B. (1976). Types of Economic Integration, in: F. Machlup (Ed.) Economic Integration, Worldwide, Regional, Sectoral, Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association held in Budapest, 17-31.
- Cooper, C. A. and Massell, B. F., (1965), "A New Look at Customs Union Theory", Economic Journal, **75**. 762-747.
- Dabour, N., (1998). "Prospects for and Problems of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip", Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries", 19(3). 1-53.
- Dabbag, O., (1999). "Monetary Integration between Jordan and Palestine", Economic Research Forum- Working Paper, 9934, Cairo.
- Domac, L. and Shabsigh, G., (1999): Real Exchange Rate Behavior and Economic Growth: Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia, IMF Working Paper, WP/99/40, p: 1-32.
- El-Fara, M. and Macmillen, M., (2000). "External Constraints on Manufacturing Development in Israeli-Occupied Gaza", Middle Eastern Studies, **1**. 153-170.
- El-Jafari, M., (1997). “Potential Merchandise Trade of the West Bank and Gaza Strip”, Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries, **18(4)**, 23-55.
- Grauwe, P. D., (1997). The Economics of Monetary Integration, Oxford: Oxford University Press.
- Hamed, O.A and R. A. Shaban, (1993). One-Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under

Israeli Occupation. In S. Fischer *et al.* (eds), The Economics of Middle East Peace. Cambridge: MIT Press.

- IMF, International Financial Statistics, Yearbook, Various Issues.
- Israeli Central Bureau of Statistics (ICBS), Statistical Abstract of Israel, Various Issues.
- Kenen, P. (1969). The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic view, in R. Mundell and A. Swobodaa (eds.), Monetary Problems of the International Economy, Chicago: University of Chicago Press.
- Johnson, H. G., (1965). "An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customs Union", Journal of Political Economy, **63**, 256-282.
- Kleiman, E. (1992), Flow of Labor services From the West Bank and Gaza to Israel. Working Paper 261, Department of Economics, Hebrew University.
- Machlup, F. (1977). "Conceptual and Causal Relationships in the Theory of Economic Intgration in the Twentieth Century", in: B. Ohlin, P.-O. Hesselborn, and P. M. Wigkman (Ed.), The International Allocation of Economic Activity, Proceedings of a Nobel Symposium held at Stockholm, Macmillan, London, PP. 119-137.
- Mansour, A.S. (1982). Monetary Dualism: "The Case of the West Bank under Occupation", Journal of Palestine Studies, **43.** 103-116.
- Mckinnon, R. (1963). Optimum Currency Areas, American Economic Review, **53**. 717-725.
- Mundel, R (1961). A Theory of Optimum Currency Areas, American Economic Review, **51**. 657-665.
- Myrdal, G., (1965). An International Economy: Problems and Prospects, Harper and Row, New York.

- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Statistical Yearbook, Various Issues, Rammallah-West Bank.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (1994), Demography of the Palestine Population in the West Bank and Gaza Strip, Current Status Report Series, No.1, Rammallah-West Bank.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Labor Force Statistics in the West Bank and Gaza Strip, Various Issues, Rammallah-West Bank.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Foreign Trade, Rammallah-West Bank, 1998 and 2000 Issues.
- Parikh, A. and William, G., (1998). Modeling Real Exchange Rate Behavior: A Cross-Country Study, Applied Financial Economics, **8**, 577-587.
- Roy, S., (1995). The Gaza Strip, The Political Economy of De-development, Institute for Palestine Studies, Washington, DC.
- Roy, S., (1998): "The Palestinian Economy after Oslo". Current History, **98**. p: 19-25.
- The Word Bank, (1993). "Developing the Occupied Territories". An Investment in Peace, Vol.2, Washington, DC.
- The Economist Intelligence Unit (EIU), Country Profile: Jordan and Palestinian Territories, Various Issues.
- Tinbergen, J., (1945). International Economic Integration, Elsevier, Amsterdam.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), (2000). Cooperation between the Palestinian Authority, Egypt and Jordan to Enhance Sub-regional Trade- Related Services, February, UNCTAD/GDS/SEU/3, Geneva, United Nations, pp.1-54, (http://www.unctad.org/).

الملاحق

ملحق (١)

لحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP_{p1991}$) تم اتباع الخطوات الآتية:

١. سلسلة مخفضة (Deflated Series) بأسعار العام ١٩٨٦ (GDP_{p1986}) تم حسابها، وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(GDP_{cp}) على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار العام ١٩٨٦ .

٢. مؤشر تخفيض جديد (A New Deflator Indicator) للعام ١٩٩١ تم حسابه، وذلك بقسمة السلسلة المحولة بأسعار العام ١٩٨٦ على قيمة السلسلة المحولة بأسعار ١٩٨٦ في العام ١٩٩١.

٣. سلسلة جديدة بأسعار العام ١٩٩١ ($RGDP_{i\ p1991}$) تم حسابها، وذلك بقسمة السلاسل الزمنية بالأسعار الجارية على المؤشر المخفض للعام ١٩٩١ وبالدولارات الأمريكية.

وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن التعبير عنه بالآتي:

$$RGDP_{i\ p1991} = (GDP_{i\ cp} / (GDP_{i\ p1986} / GDP91_{\ p1986}))$$

i = 1,......................31 (عدد السنوات)

ملحق (٢)

تم حساب مقياس التنافسية (Competitiveness Measure)، وهو سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate) للعملة باستخدام الصيغة الآتية:

$$CM = Log (e*p_{us}/p)$$

وحيث (e) هوالقيمة الاسمية لسعر صرف العملة (قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)(Nominal Exchange Rate). و(p_{us}) هومؤشر الأسعار الأجنبية (Foreign Prices Index). و(p) هومؤشر الأسعار المحلية(Domestic Prices Index). و(Log) هوالصيغة اللوغرتمية للمقياس.